عدم استقرار النظام السياسي في لبنان بعد عام 2005 وابعاده الداخلية والاقليمية

م. علي مراد كاظم

مركز الدراسات الاستراتيجية- جامعة كربلاء

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي. لبنان. البعد الداخلي والاقليمي

الملخص:

تعد لبنان من الدول ذات التعددية السياسية والاثنية والطائفية وهذا هو عامل يحمل ابعاد عدة، البعد الاول يعتبر مثال للتعايش السلمي وتقوية الاواصر، والبعد الثاني يمثل خطورة كبيرة اذا ما جرى استغلاله او توظيفه من اجل الكسب السياسي، لبنان وبعد الاستعمار الفرنسي والانكليزي وبعد استحواذ عوائل معينة على مقدرات البلد قد ادت بالنهاية لحدوث الحرب الاهلية وتفجر الوضع وخرج عن السيطرة، وفي اعقاب انتهاء تلك الحرب تحول المسار نحو الصراع السياسي وتقاسم الدولة على اسس طائفية ودينية وهو ما كرس المحاصصة كثيرا وصار الاسس في حكم الدولة قوة ونفوذ الطائفة فالشيعة اصبحت رئاسة البرلمان من حصتهم والسنة رئاسة الحكومة فيما ذهب منصب رئاسة الجمهورية للمسيح ، وهذا التقاسم بالرغم من انه يمثل تلك الطوائف الا انه قد اربك الوضع كثيراً لأنه اصبح معيار ادارة الدولة وبالتالي من الصعب محاسبة جهة دون اخرى وهو ما ادى لحدوث مشاكل كبيرة على رأسها الفساد وانعدام الخدمات وضعف الانتماء.

ومن جانب اخر فانه اغتيال الحريري قد عمق من الانقسام وادى لحدوث انشقاقات قوية وتهم متبادلة وكل تلك الامور كانت قد افقدت الاستقرار السياسي وبطبيعة الحال عند غياب الاستقرار السياسي تغيب معه جوانب الحياة الاخرى وهو ما يترك اثار داخلية وخارجية تؤثر وتتأثر.

المقدمة:

مرت لبنان بمنعطفات تاريخية متنوعة ومتجذرة قبل وبعد الاستعمار الفرنسي، الا ان الميزة الابرز كانت بتولي عائلات بعينها مجمل الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوارثت ذلك عبر الاجيال المختلفة، هذا الامر كان قد اثار حفيظة الاخرين لاسيما وان لبنان لا يقتصر على العوائل المسيحية المارونية وانما لبقية الطوائف الحق في

المشاركة لذلك تعالت تلك الاصوات من الدروز وبقية الفئات غير الحاكمة والمسلمين بشقيهم الشيعة والسنة وتمكنوا من فرض ارادتهم، الا ان الحرب الاهلية 1975 الى 1989 كانت قد اعادت لبنان لحافة الهاوية بعد الاقتتال الطائفي وحجم الدمار والفوضى الامنية ومئات الالاف من الضحايا والانهيار الاقتصادي، الا ان اتفاق الطائف كان قد انهى الحرب العسكرية الا ان التعبات لم تنته فقد استمرت الخلافات السياسية وبعض المناوشات في عدة اماكن واتفاق الطائف كان قد وضع خارطة سياسية يتشارك معها الجميع الا ان الوضع ما لبث ان عاد للاختلاف فالطائفية السياسية ومحاصصة المناصب وتربع كبار العوائل والشخصيات الحزبية البارزة على عرش السلطة وحجم الفساد قد نتج عن اغتيال الحريري عام 2005 لتبدأ مرحلة عصيبة وتهم متبادلة وضغوط شعبية ودولية تمخضت عن خروج القوات السورية لتبدأ بعدها بعام حرب اسرائيل مع لبنان وتصدي حزب الله في الجنوب والذي تمكن من الثبات والمقاومة لأخر يوم من تلك الحرب.

حتى دخلت معها الاطراف في ازمة الرئاسة 2007 قبل ان يجري حلها ومن ثم الاحتجاجات الشعبية وبعدها الازمة السورية 2011 وما اسفر عن تدخل حزب الله واطراف اخرى الى جانب النظام السوري في مقابل تدخل بعض الجماعات المتشددة مع المعارضة المسلحة وكادت ان تمتد الى الداخل اللبناني والتي على اثرها حدثت ازمة سياسية ما بين الاطراف اللبنانية، كما وان ازمة كورونا وانهيار الليرة اللبنانية وازمة المصارف والتظاهرات ادت لاستقالة الحكومة وتكليف حسان ذياب والذي بدوره استقال على اثر استمرار ذات الازمة ليعاد من جديد تكليف الحريري لتشكيل الحكومة التي بقت تناور مكانها .

ان ازمات لبنان مستمرة ومتداخلة ولها بعد اقليمي وحتى دولي وتتأثر وتؤثر بالمحيط والجوار لاسيما بعد احداث 2005 ازدادت الفجوة ما بين فرقاء الطائفة والسياسة وكثيراً ما تنهار الحكومة ويتم الدخول بالمفاوضات لتشكيل غيرها وهكذا دون استقرار مما يؤثر على مجمل الفعاليات السياسية والاقتصادية وينذر بخطر عودة الحرب الاهلية .

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة الموضوع وهي انعدام وغياب الاستقرار السياسي في لبنان لاسيما بعد قبل وبعد الحرب الاهلية الا ان المشكلة الاهم في البحث هو دراسة انعدام الاستقرار ما بعد عام 2005 .

فرضية البحث : فرضية البحث هنا تبنى على الاشكالية اعلاه فغياب استقرار لبنان السياسي بعد عام 2005 مرتبط بمشاكل داخلية وخارجية والتي تؤثر وتتأثر بحجم المشكلة مع وجود التقسيم الطائفي في ادارة الدولة .

هدف البحث :

البحث يهدف الى :

1- التعرف على مشاكل لبنان السياسية .
2- البحث في اسباب غياب الاستقرار بعد عام 2005 .
3- معرفة الابعاد الداخلية والاقليمية لذلك .

اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من خلال المشكلة التي يدرسها الباحث في رصد حيثيات المشكلة من كافة جوانبها والتعرف على مسببات غياب الاستقرار وتأثيراته .

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي اضافة الى عدة مداخل .

هيكلية البحث:

انتظم البحث في ثلاثة مباحث، فقد جاء المبحث الاول بعنوان : طبيعة النظام السياسي في لبنان وتم تقسيمه الى مطلبين : الاول : المؤسسات الرسمية اما الثاني : المؤسسات الغير رسمية، فيما حمل المبحث الثاني عنوان من اتفاقية الطائف الى اغتيال الحريري وتم تقسيمه الى المطلب الاول : ابعاد ومخرجات اتفاق الطائف

والمطلب الثاني: اغتيال الحريري والاستقرار السياسي ، فيما كان المبحث الثالث بعنوان : ابعاد واثار حالة عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2005 وتم تقسيمه الى المطلب الاول: الابعاد الداخلية و المطلب الثاني : الابعاد الاقليمية ، واخيرا الخاتمة والمصادر.

المبحث الاول

طبيعة النظام السياسي في لبنان

استقلت لبنان رسمياً في عام 1943، من الاستعمار الفرنسي واصبحت جمهورية ديمقراطية ذات نظام برلماني كما جاء ذلك في الدستور اللبناني الصادر عام 1926 كما و يقوم على اسس الفصل بين السلطات ، وتبلغ مساحة لبنان 10452كلم مربع وعاصمته بيروت وتقع على الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويعتبر رمز لوحدة البلاد ، ومن مهامه الحفاظ على استقلال الدولة والحفاظ على اراضيها وهو في نفس الوقت القائد الاعلى للقوات المسلحة ويعتبر لبنان عضواً مؤسساً في الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ويتكون من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

المطلب الاول

المؤسسات الرسمية

تختلف النظم السياسية من دولة الى اخرى بحسب الالية التي قام عليها النظام ، او الخلفية التاريخية التي ساهمت بوصول نوع من الانظمة لشكله الحالي مع وجود بعض

التحديثات التي تتطلبها المرحلة، كما وان هذه الانظمة تتداخل فيما بينها في مفاصل معينة وتختلف بمفاصل اخرى كما هو حال النظام البرلماني مع النظام شبه الرئاسي مع النظام الرئاسي ، كما وان الدول تجتهد احياناً بطرق تطبيق ذلك النظام ووضع التعديلات واللمسات المناسبة ضمن دساتيرها او ضمن الاعراف والتقاليد المتوارثة على مر الزمن .

اما بالنسبة للنظام السياسي في لبنان فحاله كحال بقية الانظمة يتكون من مؤسسات رسمية واخرى غير رسمية ومن ابرز هذه المؤسسات :

1- السلطة التنفيذية
2- السلطة التشريعية
3- السلطة القضائية

اولاً : السلطة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة :

1- رئيس الجمهورية :

يعتبر رئيس جمهورية لبنان رمز لوحدة وسيادة الدولة ويعمل على الحفاظ على استقلال الدولة وحفظ هيبتها وهو الرئيس الاعلى للقوات المسلحة ، ويجري انتخابه من قبل مجلس النواب لفترة رئاسية تستمر لستة اعوام غير قابلة للتجديد الا في حال حصوله على ثقة ثلثي اعضاء المجلس كما في دستور 1926 والذي جرى الاخذ به بعد اتفاق الطائف 1989م والذي ينص بضرورة ان يكون من الطائفة المسيحية المارونية (طرابلسي فواز، 2008، ص9)، ويقوم رئيس الجمهورية بالتزامن مع استلامه للمنصب بتعيين رئيس مجلس الوزراء بعد اجراء الاستشارات النيابية التي تسفر عن الاتفاق على شخصية من الطائفة السنية لتولي منصب رئاسة الحكومة (شرارة وضاح، 1996،ص213). اما عن طرق انتخاب الرئيس اذ نصت المادة 73 من الدستور قبل انتهاء مدة او ولاية رئيس الجمهورية بشهر او شهرين كحد اعلى يجتمع مجلس النواب بدعوة من رئيسه في سبيل انتخاب رئيس جمهورية جديد وفي حالة تخلف الاجتماع لأية سبب كان فأنه يجتمع في اليوم العاشر الذي يسبق انتهاء ولاية رئيس الجمهورية وفي هذه الحالة يعتبر مجلس النواب بمثابة هيئة انتخابية وليس اشتراعية لذلك يتحتم عليه البدء حالاً بانتخاب رئيساً للدولة دون الخوض في اية عمل او اجراء اخر كما في المادة 75، ويجري الانتخاب بالاقتراع السري بأغلبية الثلثين بالدورة الاولى فيما يكون الانتخاب بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تأتي فيما بعد، وتكون مدة الولاية الرئاسية ست سنوات ولا يجوز تجديدها الا بعد ست سنوات ولا يجوز انتخاب شخص لهذا المنصب مالم يكون مستوفي للشروط الكافية وغير المانعة كما نصت المادة 49 (دستور

جمهورية لبنان)، وبعد الانتخاب يؤدي القسم الدستوري امام البرلمان ويتعهد بالإخلاص للامة والدستور .

اما عن أهم الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية يمكن تلخيصها بالتالي (ينظر: نصر سليم، دوبار كلود، 1982، ص21) :

1- اتفاق رئيس الجمهورية مع رئيس الحكومة دعوة رئيس مجلس النواب لعقد جلسة استثنائية .
2- من حق رئيس الجمهورية تأجيل انعقاد مجلس النواب لمدة شهر.
3- في حالات محددة ومعينة من حق رئيس الجمهورية الطلب الى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء المدة وذا صدر القرار بالموافقة يصدر رئيس الجمهورية مرسوم بالحل المادة 55 .
4- لرئيس الجمهورية مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين .
5- من حق رئيس الجمهورية اصدار مرسوم بتنفيذ مشروع قانون بعد مضي اربعون يوماً في حالة لم يبت به .
6- من حق رئيس الجمهورية فتح اعتماد استثنائي استثناءً من القاعدة في حالة حدوث طارئ ويحتاج لنفقات مستعجلة .

اما عن الصلاحيات التنفيذية فيمكن اهمها بما يلي (سلمان شفيق، 2006، ص55) :

1- من حق رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة المكلف بعد التشاور مع رئيس مجلس النواب بعد الاستشارات النيابية الملزمة واصدار مرسوم جمهوري بذلك .
2- يقوم رئيس الجمهورية وبعد الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة .
3- قبول استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة .
4- من حق رئيس الجمهورية ان يترأس مجلس الوزراء اذا ما اراد ذلك من غير المشاركة بالتصويت .
5- اصدار المراسيم ونشرها .
6- يحيل رئيس الجمهورية مشاريع القوانين المرفوعة اليه من مجلس الوزراء الى مجلس النواب .
7- اعتماد السفراء والتفاوض في عقد المعاهدات الدولية وابرامها بعد الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على ان تحوز اتفاق مجلس الوزراء او بعضها بموافقة مجلس النواب .

8- منح العفو الخاص بمرسوم جمهوري .

ثانيا : رئيس الوزراء:

يعد رئيس الوزراء رأس السلطة التنفيذية في لبنان ويتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة وبعضها متداخل مع رئيس الجمهورية كما في التالي : (سلمان شفيق ، 2006 ، مصدر سبق ذكره):

بعد التعديلات الدستورية في اعقاب اتفاق الطائف والتي جرى تعديل فقراتها واقراراها من مجلس النواب التي اسفرت عن انشاء مجلس الوزراء الذي لم يكن موجود في الدستور السابق ، وبعد التعديلات اصبحت صلاحيات رئيس مجلس الوزراء كالتالي :

1- رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة ويعتبر ممثل لها ويتحدث باسمها كذلك يعتر مسؤول عن تنفيذ السياسات العامة .

2- رئاسة مجلس الوزراء واجراء الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة وتقديمها لمجلس النواب في سبيل الحصول على ثقته على ان لا تتجاوز الثلاثون يوما ولا تمارس اية صلاحية قبل حصولها على ثقة المجلس النيابي .

3- يقوم بعرض وطرح السياسات الحكومة امام مجلس النواب ويقوم بتوقيع اغلب المراسيم عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة او مرسوم قبول استقالة الحكومة .

4- توقيع مراسيم اصدار القوانين او اعادة النظر بيها او الدعوة لدورة استثنائية، ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول الاعمال ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاَ على المواضيع التي سيتم مناقشتها .

5- متابعة اعمال المؤسسات الحكومية والتنسيق ما بين الوزراء واعطاء التوجيهات العامة وعقد الجلسات مع الجهات ذات العلاقة مع الوزير المختص .

6- كذلك يقوم مجلس الوزراء بتنفيذ القوانين ووضع المشاريع المناسبة وطرق تنظيمها والية تطبيقها وتنفيذها .

7- تعيين موظفي الدولة وقبول استقالاتهم او تنقلهم .

8- من ضمن صلاحيات مجلس الوزراء ((تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة،الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء)).

ثانياً : السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية في لبنان من مجلس النواب (البرلمان) والذي يتألف من 128 نائباً يجري انتخابهم بطريقة مباشرة عبر الاقتراع السري العام وتستمر الدورة الانتخابية لمدة اربعة اعوام ، وتوزع تلك المقاعد النيابية ما ين المسحيين والمسلمين بشكل متساوي بما يتناسب مع مختلف الطوائف ، اضافة الى توزيعها مع مختلف الاقاليم ، ويقوم البرلمان بانتخاب احد الاعضاء في الدورة الجديدة على ان يكون من الطائفة الشيعية كما ينص الدستور على ذلك ، وقد جاء في ميثاق الوفاق الوطني المصادق عليها من مجلس النواب اللبناني في 1989 بأن يجري انتخاب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس ، كذلك من حق المجلس ان يسحب الثقة من رئيسه لكن بشرط ان يكون لمرة واحدة وان تمضي مدة عامين من انتخابه وبأكثرية الثلثين من مجموع اعضائه بعد طلب مقدم من قبل عشرة نواب كحد ادنى واذا توافرت هذه الشروط على المجلس عقد جلسة لاختيار رئيس جديد اذا ما تمت اقالة الرئيس السابق بالشروط المذكورة ، ومن مهامه ايضا مراقبة اداء الحكومة والتصويت ومنحها الثقة او سحبها وتشريع القوانين اللازمة التي تأتي من السلطة التنفيذية واقرارها (الحص سليم، 2008 ، ص7) .

ثالثاً : السلطة القضائية

تعد المحاكم القضائية الممثل الشرعي للسلطة القضائية وعلى مختلف المستويات والاختصاصات، كما وان القضاة يتمتعون باستقلالية رسمية عند ممارسة مهامهم وواجباتهم لذلك يجري اصدار احكامهم وقراراتهم ويتم تنفيذها بأسم الشعب اللبناني، اما قانون الاحوال الشخصية فلا يوجد قانون موحد في لبنان لهذا الموضوع ، وانما كل طائفة دينية لها قانونها الخاص ومحاكمها المختصة بقضايا الزواج والمهر والعقد والفسخ والطلاق او الوراثة او التبني وتأخذ هذه القوانين صفة الالزامية ، وهذا الامر يشتمل على جميع الناس سواء البعض لم يكن له طائفة او لا يرغب بالانتماء لأية طائفة معنى ذلك سيبقى بدون قانون، وبالرغم من وجود دعوات من بعض العلمانيون الا انها لم تتحقق اية من تلك المطالب فيما يتعلق بالطوائف، وتتمتع المحكمة العليا والموجودة في بيروت بمهام النظر في الاستئنافات من المحاكم العادية والاستثنائية وتفصل محكمة التمييز في النزاعات ما بين المحاكم وهناك المجلس الدستوري الذي جرى تأسيسه في سنة 1990 ويعمل على مدى دستورية اقامة المراسيم الحكومية وكذلك يفصل في المنازعات التي تنشأ خلال الانتخابات، (ينظر: الفياض علي ، شبكة الانترنت :http:// www. Dirasat .net).

المطلب الثاني

المؤسسات الغير رسمية

كما يوجد ادوار للمؤسسات الرسمية في تسيير النظام السياسي والحفاظ على ديمومته ورسم وتنفيذ السياسيات العامة هناك مؤسسات غير رسمية تعمل كحلقة مكملة للمؤسسات الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني ودورها في رفد العملية السياسية كذلك المشاركة السياسية والرقابة والضغط وتكون حلقة وصل ما بينها وبين الحكومة وهذه الامر متفاوت من دولة الى اخرى حسب رؤية الدول وحسب الحريات المتاحة ومديات العمل الديمقراطي وهامش الحرية الموجود، وفي لبنان بطبيعة الحال هناك احزاب وجماعات ضغط ومنظمات مجتمع مدني والاقرب هو الاحزاب السياسية لذلك سنأخذها كنموذج الأحزاب السياسية في لبنان

على اثر تصاعد المطالبات الشيعية والسنية بمزيد من التمثيل السياسي لاسيما بعد فترة الستينات والذي قابله المارونيون بمزيد من الاحتكار والتمثيل الاقتصادي والسياسي والتي كانت تستند في ذلك للميثاق الوطني غير المدون 1943، والذي عقد بين زعماء الطائفة المارونية والسنة، والذي لاقى معارضة كبيرة من قبل السكان الشيعية وحتى السنة والمسيحيين، وعلى اثر ذلك تصدى السياسي الدرزي كمال جنبلاط للمرحلة الجديدة حتى اصبح زعيم القوى السياسية الرافضة لسيطرة وتفرد المارونيون والتي تتألف من الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وفرعي حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الناصريين ، وطالبت الحركة الشعبية لتحرير فلسطين الاصلاح الاداري والسياسي وضمان حرية المقاتلين الفلسطينيين العاملين من جنوب لبنان ضد اسرائيل، وفي خضم هجوم بعض المقاتلين الموارنة على مدنيين فلسطينيين 1975 والذي اشعل الحرب الاهلية في بيروت مما ادى لنشوف الاقتتال ما بين السنة والشيعة والمارونية وكلا احتمى بحركة سياسية او ثورية مع وجود هيمنة كبيرة للعوائل السابقة او التي صعدت على اكتاف الحرب، في أيار/مايو عام 1976، وبطلب من رئيس الجمهورية سليمان فرنجية الماروني، تدخلت سوريا عسكرياً، وذلك بإرسال قوات كبيرة إلى لبنان. جاء هذا بعدما أصبح لمقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية اليد العليا في مواجهتهم مع مقاتلي الجبهة اللبنانية. خدم منع انتصار الحركة الوطنية اللبنانية المصالح السورية، لأن لبنان بقيادة الحركة الوطنية اللبنانية من شأنه أن يزيد من خطر المواجهة مع إسرائيل، والذي قد يعقبه احتلال أجزاء من لبنان، الأمر الذي من شأنه أن يقوّض بشكل خطير موقف سوريا الجغرافي الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل (الخازن فريد، 2002، ص 29) ، (التي استغلت الظرف ومساندة الجبهة لهم مقابل التدريب والامداد حصل الغزو الاسرائيلي

1978م لجنوب لبنان لمحاصرة المقاومة الفلسطينية ، وبعد انتخاب امين الجميل رئيساً للبنان 1983 اقدمت حكومته على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل الامر الذي وضع الحكومة في صراع مفتوح مع المعارضة المدعومة من سوريا واستمر الاقتتال ما بين الاطراف المتنازعة .

وبعد كل تلك الاحداث الدامية جرى عقد مؤتمر للقمة العربية في مدينة الدار البيضاء في المغرب بتاريخ 23 ايار 1989 والذي اسفر عن تشكيل لجنة من ثلاث دول (السعودية والمغرب والجزائر) والتي دعت لعقد مؤتمر في مدينة الطائف السعودية في سيل اعداد ومناقشة وثيقة وفاق وطني لبناني ، وفعلاً عقد المؤتمر في 30 ايلول والذي حضره 62 نائباً لبنانياً ممثلين عن الاحزاب الرئيسية المتقاتلة وهم كلاً من حركة امل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وحزب الكتائب وقد وقع الحاضرون على مخرجات اتفاق الطائف وانتهت الحرب الاهلية الا ان الامر لم ينته تماما لاسيما الاعتراض على بقاء عدد كبير من الجيش السوري وبعد سلسلة اغتيالات وتصفيات واعدامات جماعية صدر اخيراً قانون العفو العام 1991 عن كل الجرائم المرتكبة منذ 1975 (بولتون جون، 2008، 2 461)، لذلك لم تتشكل ولم تمارس الاحزاب والقوى السياسية دورها في رفد النظام السياسي الا بعد انتهاء الحرب الاهلية بمدة من زمن واغلبها هي احزاب طوائف تدافع عن مكوناتها وتتقاسم المناصب بما يعرف بالتوافق الطائفي او المحاصصة السياسية .

المبحث الثاني

من اتفاق الطائف الى اغتيال الحريري

المطلب الاول

ابعاد ومخرجات اتفاق الطائف

كما اسلفنا حول الحرب الاهلية والتداعيات التي اسفرت عنها وكيف كلاُ من الاحزاب او الجماعات المسلحة التي تمثل جهة او طائفة معينة سيطرتها على جزء معين من بيروت والضفر بالمقدرات المالية والاقتصادية والسياسية، اذ احكت جماعة القوات اللبنانية على بيروت وشمالها فيما تمكن الحزب التقدمي الاشتراكي من السيطرة على المناطق الدرزية في الشوف كما وان حركة امل وحزب الله كانوا قد احكموا قبضتهم على الضاحية الجنوبية لبيروت ومناطق جنوب لبنان والبقاع وهذا الانقسام قد هدد وجود لبنان كدولة، واصبح هذا الوضع اكثر تأزماً بعد انتهاء ولاية الرئيس الجميل 1988 وفشل الطوائف المتقاتلة في اختيار بديلاً له لذلك جرى تعيين العماد ميشال عون رئيس الاركان العامة كرئيس للوزراء بصورة مؤقتة في 14 اذار 1988 مما اسفر عن هجوم للجيش السوري على قصر بعبدا ووزارة الدفاع لذلك اعلن عون حرباً ضد التواجد السوري اسفر عن مئات القتلى وعزل وهروب

عون ، هذه الاحداث المتسارعة دفعت بالجامعة العربية لجمع قرابة ال62 عضواً في مجلس النواب اللبناني يمثلون مختلف الاطراف المتقاتلة في مدينة الطائف بالسعودية لإعادة رسم الخارطة السياسية وعودة الاستقرار وفق نظام سياسي قائم على اسس التوزيع الطائفي (إسرار الطائف، 1993، ص40) .

اما عن اهم بنود اتفاق الطائف وكيف تمت اعادة رسم الخارطة السياسية فيمكن شرحه بالتالي :

اولاً : اسفر اتفاق الطائف عن زيادة تمثيل المسلمين اذ أصبحوا الأغلبية اضافة الى ان الاتفاق نص على زيادة عدد مقاعد البرلمان من 90 الى 128 مقعداً، كذلك جرى تقسيم المقاعد بما يتناسب بين الطوائف، كما وابقى منصب رئيس الوزراء من حصة الطائفة السنية بينما ذهبت رئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية واصبحت رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية، اما مناصب الاماكن الخدمية بعيدة عن التمثيل الطائفي حسب الاتفاق (سعادة جورج، 1998، ص141) .

ثانياً : ضمن اتفاق الطائف 1990 كانت هناك فقرة نزع سلاح الميليشيات باستثناء حزب الله لمقاومته الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان والذي تمكن فعلاً من اجبار الاحتلال بالانسحاب من الجنوب عام 2000 .

اما عن اهم بنود اتفاق الطائف فهي كالتالي : (ينظر: سلام النواف، 2003، ص22)

1- المبادئ العامة :

أ– يعد لبنان وطن حر ومستقل، يشمل جميع ابنائه ووحدة اراضيه وشعبه ومؤسساته كما الدستور اللبناني المعترف به دولياً

ب– لبنان دولة عربية الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وفاعل في جامعة الدول العربية ، كذلك هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج– لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

و– النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز– الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح– العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط– أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

أما الجانب الاخر من الميثاق فهو الاصلاح السياسي القائم على ما يلي (ينظر: منسي بشارة ، 1994 ، ص50):

اولاً- مجلس النواب :وهو الذي يمثل السلطة التشريعية كما تم تناوله في المبحث الاول و يزداد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (128) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها ومع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني غير طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ثانياً- رئيس الجمهورية : هو رئيساً للدولة ورمزاً لوحدة الوطن ،و يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء .

ثالثاً- رئيس مجلس الوزراء :هو رئيس الحكومة ومسؤولا عن تنفيذ السياسات العامة التي قرها مجلس الوزراء اضافة الى ان لديه مجموعة من الصلاحيات جرى ذكرها مسبقاً .

ز- إلغاء الطائفية السياسية : والذي يعتبر من اهم مبادئ اتقاف الطائف الذي ينص على وضع خطط مرحلة ومستقبلية لأجل الغاء الطائفية السياسية والذي يقع على عاتق مجلس النواب المنتخب الذي يقوم على اسس التناصف بين المسلمين والمسيحيين من اجل اتخاذ اللازم وتأسيس هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وتضم رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب اضافة الى جمعاً من الشخصيات الفكرية والاجتماعية لتأخذ على عاتقها مهمة وضع المناهج والخطط المناسبة لتنفيذ البند اعلاه ويجري تقديمها لمجلسي الوزراء والنواب وتتابع معهم اليات ومراحل التطبيق ومن أهم تلك هو الغاء التمثيل الطائفي والاعتماد على الكفاءة والتخصص في الوظائف العامة واجهزة القضاء والمؤسسات العسكرية والمؤسسات العامة والامنية والمختلطة مناصفة ما بين المسلمين والمسيحيين، كذلك على ان يجري الغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية وهذه الامور لم يجري تطبيق بعضها الى يومنا هذا (ينظر: سلام نواف ، 1998، ص 15) .

ب- المحاكم :

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عليها في الدستور:

1- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عليه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

ج- قانون الانتخابات النيابية :يتم وضع قانون جديد للانتخابات قائم على اساس المحافظة على ان يراعي قواعد العيش المشترك ما بين اللبنانيين وضمان صحة التمثيل السياسي لمختلف الشرائح وفئات المجتمع على ان يتم اعادة النظر في التقسيم الاداري ضمن وحدة الارض والشعب والمؤسسات .

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:

3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والمعمارية ، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

و- الإعلام: إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوقائية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً- بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية : بعد ان اتفقت الاطراف على ضرورة قيام الدولة وتكون قوية وقادرة تكون هناك حكومة وفاق وطني تضع خطة متكاملة مدتها سنة لبسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية وفق الخطط التالية(ينظر : سلام نواف ، 1998 ، ص 15) :

1- حل الميليشيات اللبنانية وغيرها وتسليم الاسلحة للدولة خلال ستة أشهر على ان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق والعمل على اقرار الاصلاحات السياسية بورة دستورية .

2- ان مهمة القوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن ككل وعن الضرورة حماية النظام العام في حالة كون الخطر خارج قدرة الامن الداخلي .

3- يتم استخدام القوات المسلحة في مساندة قوى الامن الداخلي في ظروف يقررها مجلس الوزراء .

4- تسليح وتدريب القوى الامنية لتكون جاهزة في مواجهة العدوان الاسرائيلي ، كذلك يجري اعادة تنظيم المخابرات التابعة للقوات المسلحة في سبيل الاغراض العسكرية لا غيرها .

5- تنظيم علاقة لبنان مع جميع الدول العربية اما مع سوريا فتكون هناك علاقات متميزة والتاريخ والمصالح الاخوية المشتركة وفي اعقاب اتفاق الطائف لم تهدأ الاوضاع بشكل طبيعي وانما شهدت تأزم سياسي وتصادم وصراع ما بين القوى المختلفة وبما ان هدف الدولة اللبنانية توطيد علاقاتها مع سوريا لذلك السماح ببقاء القوات السورية لمدة سنتان لحين بسط السلطة اللبنانية سيادتها وسيطرتها على كامل الاراضي وبعدها يجري التنيق حول مناطق تنسحب منها القوات السورية بصورة تدريجية.

المبحث الثاني

اغتيال الحريري والاستقرار السياسي

استمرت اوضاع لبنان في التأرجح بين الاستقرار والفوضى وانعدام الثقة وتصاعد وتيرة المطالبين بخروج سوريا من لبنان كذلك موضوع سلاح حزب الله حتى جاءت لحظة عصبية قلبت المعادلة وزادت من التوتر الا وهي اغتيال الرئيس رفيق الحريري بتاريخ 2005/2/14 (ينظر: مقلد محمد علي، 2006، ص49)، مما ادى بمناصريه والقوى المعارضة للحكومة بصورة عامة للتظاهر وقطع الشوارع بما عرف بانتفاضة الاستقلال (الارز) محملين الاجهزة الامنية والتواجد السوري المسؤولية الكاملة بحادث الاغتيال مما ولد ضغطاً كبيراً وعلى اثر هذا الضغط جرى اجبار الحكومة برئاسة عمر كرامي المدعوم من سوريا على الاستقالة، مما يعني الدخول في مرحلة الصراع السياسي بين القوى السياسية ، وفي خضم تبادل التهم ما بين الاطراف رفض وزير الداخلية في حينها سلمان فرنجيه فكرة التحقيق الدولي، على ان يستقبل خبراء اجانب للمساعدة في التحقيق الوطني في مقابل ذلك توالت ردود الفعل الدولية المنددة في اغتيال الحريري كما في البيان الصادر من مجلس الامن معتبرين الاغتيال بداية للانقسام وتأجيجاً للوضع ولم يصدر المجلس في البداية موضوع التحقيق الدولي الا انه ينتظر التحقيقات اللبنانية، الا ان بعد ذلك طلب مجلس الامن من الامين العام للأمم المتحدة التحقيق في اسباب الاغتيال وفعلا جرى تشكيل لجنة برئاسة الايرلندي باتريك فيتز جيرالد وقدمت توصياتها بان سبب الاغتيال يأتي ضمن الصراع السياسي مع سوريا وعجز وفشل للقوات الامنية اللبنانية في توفير الحماية الكافية للحريري(مجموعة باحثين المركز اللبناني لحقوق الانسان : 2009، ص5) وقد جاء في تقرير اللجنة التالي" في ضوء المعطيات التي تم جمعها من الوقائع وصلت اللجنة إلى خلاصة مفادها أن أجهزة الأمن اللبنانية وأجهزة المخابرات السورية هي المسئولة الأولى عن عدم الاستقرار

وغياب الحماية وعن الفوضى في لبنان لطالما أظهرت أجهزة الأمن اللبنانية إهمالا فاضحا في ممارسة المهمة الآيلة إلى حماية الأمن الوطني، كما بدت عاجزة عن تامين الحماية الكافية للمواطنين اللبنانيين وأسهمت في خلق مناخ للإفلات من القصاص، ملائم للممارسات التهديد والتخويف . أما أجهزة المخابرات السورية فلها حصتها من المسئولية في نطاق تدخلها في إدارة أجهزة الأمن اللبنانية . كما وصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أن السلطة السورية كانت مسئولة إلى حد بعيد عن التوترات السياسية التي سبقت اغتيال الرئيس الحريري فقد مارست هذه السلطة علانية، التأثير الذي تخطى حدود التعاون والجوار في العلاقات بين البلدين، فكانت تتدخل في تفاصيل إدارة الحياة السياسية بكل قسوة وصرامة مما أدى إلى التجاذبات السياسية ومن دون المساس بنتائج التحقيق، من الواضح أن اغتيال الرئيس الحريري يتعلق بالمناخ الذي تم إنشاؤه من جراء هذا الواقع". وعلى اثر تصاعد وتيرة الاحتجاج الدولي والمطالبة بلجنة تحقيق اسفر عن ذلك قرار صادر من مجلس الامن بتشكيل لجنة دولية مستقلة وفق قرار 1595 على ان تتولى هذه اللجنة مساعدة الجانب اللبناني بالتحقيق في الاغتيال وتتخذ من لبنان مقراً لها (ينظر: بولتون جون: 2008، ص461)،وفي ظل ازمة الاغتيال وتداعياتها جاءت ازمة الرئاسة في عام 2007 اذ بعد انتهاء ولاية الرئيس اللبناني اميل لحود لاسيما بعد تجديد الولاية لثلاث سنوات بعد موافقة مجلس النواب على ذلك قبيل اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري وبعد الازمة فشل مجلس النواب باختيار رئيس توافقي مما ادى لتعقد الامور وزيادة الجدل السياسي والدستوري (لكون المادة 49 وضمن الفقرة ثانياً " ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين أي 86 نائب من مجموع ال128 في دورته الاولى على ان يكتفي بالغالبية المطلقة في الدورات التي تلي الاقتراع (الفقرة الثانية من المادة (49) من دستور 1990): وهي من النقاط الخلافية ما بين الغالبية والمعارضة لكون النص لم يحدد موضوع النصاب فالجدل هنا هو دستورية انتخاب الرئيس بغالبية الثلثين او بالغالبية المطلقة أي نصف زائد واحد وفي ظل هذا الخلاف لم يتمكن البرلمان اللبناني من انتخاب رئيس جديد وهو مخالف للمادة 73 التي تقول بضرورة التئام مجلس النواب قبل شهر او شهرين من انتهاء مدة ولاية رئيس الجمهورية لانتخاب رئيس جديد، وفي حالة لم يدعو لهذا الغرض فحتما عليه الاجتماع في اليوم العاشر الذي يسبق ولاية الرئيس، (المادة (73) من دستور 1990)، وفي حالة التعذر او الامتناع عن انتخاب رئيساً للجمهورية لأي سبب من الاسباب يتولى مجلس الوزراء صلاحيات الرئيس بالوكالة ولا يحل مكانه، لذلك عاد الانقسام من جديد فهناك يرى في حكومة فؤاد السنيورة بانها تتمتع بالشرعية الدستورية بما يخص صلاحيات رئيس الجمهورية الا ان قوى المعارضة ترى فيها

فاقد للشرعية بعد استقالة ستة وزراء خمسة من الطائفة الشيعية وواحد مسيحي ، فيما رفض رئيس الحكومة تلك الاستقالات .

اضافة الى اندلاع نزاع على اثر تحديد موعد سريع لعقد اجتماع مجلس الوزراء في سبيل اقرار مشروع النظام الاساس للمحكمة الدولية دون الاهتمام لمطالب وزراء حركة امل وحزب الله، لذلك لجأ هؤلاء الوزراء للاستقالة في 2006/11/16، في مقابل اصرار الاغلبية على عقد الجلسة الاستثنائية في ذات الشهر وجرى اقرار نظام المحكمة بأجماع من حضر وسط تصاعد حدة التشكيك بدستورية الجلسة وسط رفض رئيس الجمهورية المصادقة على القرار معزيا الامر كون انعقاد الجلسة بدون حضور ممثلي الطائفة الشيعية وهذا يتناقض مع ثلاثة مبادئ في الدستور (مجموعة باحثين: حال الأمة العربية 2006/2007: 2007، ص120.) :

1. مبدأ العيش المشترك (الفقرة ي من مقدمة الدستور).
2. مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس الوزراء .
3. مبدأ المثالثة في الحكم (الطائفة الشيعية خارج الحكم).

وفي ظل هذه الفوضى السياسية اذ لا يمكن لأي فريق ان يفرض مرشحاً بعينه لكون الاغلبية لم تتمكن من تأمين النصاب الذي يغطي ثلثي النواب في مقابل ان المعارضة تبدي رفضاً قاطعاً انتخاب أي شخص بدون تأمين نصاب دستوري وهنا كانت تدور حلقة المعركة الرئاسية وسط تدخلات من القوى الخارجية [ ] الإشكالية الدستورية في رئاسات لبنان/2007 :ينظر إلى شبكة الانترنت: (http:// www. mohet modawawanati.com)

وبعد قرابة الخمسة أشهر من الانتخابات العامة في حزيران 2009، جرى تشكيل "حكومة وحدة وطنية" برئاسة سعد الحريري، وشارك بها وزراء من حزب الله وحركة أمل، لكن في كانون الثاني/يناير 2011، حدث وانهارت الحكومة بعد استقالة كل وزراء تحالف 8 آذار وذلك بسبب رفض الحريري دعوة عقد جلسة طارئة لمناقشة كيفية سحب التعاون مع المحكمة الخاصة بلبنان، وجرى تشكيل حكومة جديدة في حزيران 2011 سيطر على جزء كبير منها حزب الله (دون مشاركة تيار المستقبل)، برئاسة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، وبعد الاحداث في سوريا 2011 وما اسفر عنها من اقتتال داخلي وتدخل خارجي ازدادت معها حجم الخلاف الطائفي والسياسي دون اية استقرار يلوح في الافق وصولاً لازمة كورونا وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية وتدهور الوضع الاقتصادي واستقالة حكومة الحريري عام 2020 (ينظر : دلول محسن، 2007، ص157) .

المبحث الثالث

ابعاد واثار حالة عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2005

المطلب الاول

الابعاد الداخلية

في ظل الحرب الاهلية وما تبعها من نزاعات وصراعات وفوضى سياسية وامنية ادت الى زعزعة الاستقرار السياسي وانعكست نتائجها على مجمل الفعاليات الاخرى ولاتزال تبعاتها شاخصة حتى يومنا هذا، وقد ولدت جملة من المشاكل الداخلية نحاول رصد بعضها وكالتالي:

اولا: الطائفية السياسية .

ثانياً : فوضى امنية

ثالثاً : مشاكل اقتصادية

اولاً : الطائفية السياسية

معنى الطائفية السياسية هو ادخال الدين والمذهب في لب الحياة السياسية بمعنى يكون معيار اختيار النظام السياسي على اسس طائفية كل جهة وان تتحول الاحزاب والحركات السياسية الى ممثل عن طائفته ويدافع عنها ويتكلم باسمها وسط غياب مفهوم المواطنة، وهذا ما حصل في لبنان سواء في الحرب الاهلية او حتى بعد اتفاق الطائف، وهناك رأي يقول بأن لبنان ليست في مدار الطائفية السياسية بل كان المغزى هو تمثيل جميع الطوائف وبدليل ان جميع الاديان والمذاهب محترمة ومصانة في الدستور وان الامر نتج بهذا الشكل بناءً على الاتفاق ما بين الخصوم على ضرورة اشراك الجميع في الحكم حتى لا تكون غلبة لجهة او طائفة معينة على حساب الاخرى لمنع التفرد والظلم في حكم الدولة، كما وان الدستور اللبناني في مادته ال 24 كان قد نص على توزيع مقاعد المجلس النيابي بطريقة متساوية ما بين المسلمين والمسيحيين في سبيل تحقيق مبدأ المشاركة وعبرت عن ذلك المادة 22 التي نصت على ان يكون انتخاب مجلس النواب على اسس وطنية لا طائفية، كذلك لا ننسى ان المادة 95 كانت قد وضعت العمل لاتخاذ الاجراءات التي تتوافق والغاء الطائفية (ينظر : بيضون احمد، 2005، ص20). في مقابل ذلك فأن نظام أي دولة له مقومات يرتكز عليها في سبيل احقاق الحكم الرشيد وعدالة التوزيع وادارة الدولة بالصورة الصحيحة والعمل بالديمقراطية واتاحة الفرصة للشعب والتداول السلمي للسلطة والعمل على توفر الرفاهية للشعب، في مقابل ذلك هل يتحقق هذا في ظل دولة تتبنى الطائفية السياسية كأساس للحكم وادارة الدولة وبغض النظر عن المسميات سواء حكومة الوحدة الوطنية او نظام المشاركة السياسية او المحاصصة في نهاية المطاف ان الفكرة هي تقاسم السلطة على اسس طائفية وزج الدين والمذهب كمعيار للحصول على منصب تنفيذي او تشريعي، وهذا

الامر قد اسهم بصورة سلبية لاستقرار النظام السياسي اضافة الى ابعاده وانعكاساته على الامن المجتمعي وحرة المواطن وزيادة المشكلات الاجتماعية والطبقية واستشراء الفساد السياسي اذا ان ابرز مؤثرات وتبعات الطائفية السياسية هي استشراء الفساد السياسي وهذا ما نراه في مجمل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاهمال وسوء ادارة الموارد وما احداث مرفئ بيروت مؤخراً خير دليل على ذلك (ينظر:ابراهيم حسنين توفيق،2005، ص70).
فالطائفية في لبنان تغلغلت حتى اصبحت ممارسة حياتية وسياسية وثقافية واقتصادية واصبحت جزء من الوعي المجتمعي ومقاساً للفرد اذ ترسخت في الهويات الفرعية على حساب هوية الوطن، حتى صار غالبية المواطنين ينظر للدولة بما تقدمه لطائفته ومذهبه وقد ينطلق منها مبدأ الولاء للطائفة او المذهب، والمواطن هنا هو ضحية لتلك التقسيمات اذ ان الفرد يولد ويجد نفسه ضمن طائفة معينة وهوية معينة ويبقى على ذلك وفق السياق العام المتبع

ثانياً : الفوضى الامنية :

من اكثر تبعات انعدام الاستقرار السياسي هو موضوع الفوضى الامنية اذا لا استقرار امني بدون استقرار سياسي ولبنان كان قد عاش ازمة الحرب الاهلية ومن ثم الفوضى السياسية ووجود المجاميع المسلحة التي تتبع جهات واحزاب وفئات دينية وسياسية مما يؤزم الوضع اكثر فأكثر اضافة الى وجود مخيمات اللجوء وما تعانيه من مشاكل، ناهيك عن حروب المقاومة في الجنوب مع اسرائيل وما يثيره سلاح حزب الله من تداعيات بين مدة واخرى من قبل الكثير من الاطراف التي تطالب بسحب السلاح لاسيما بعد اغتيال الحريري وانسحاب القوات السورية الامر الذي يرفضه الحزب معتبراً ان السلاح هو من حرر جنوب لبنان وطرد المحتل الاسرائيلي ولازالت الحاجة قائمة ما دام العدو يتربص، كذلك التظاهرات الاخيرة 2019 وما نتج عنها من مشاكل واستقالة الحكومة والشروع بفراغ سياسي وتراجع اقتصادي، كذلك فأن الاغتيالات التي حدثت لاسيما رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري وبعض الشخصيات هي اغلبها ذات دوافع سياسية بحته او طائفية سياسية وحتى الازمة السورية منذ بدايتها عام 2011 وما اعقبها من صراع وصدام وتدخل خارجي كان قد اثر على لبنان بصورة كبيرة سواء بملف النزوح او تورط بعض الاطراف اللبنانية بصوة مباشرة هناك عبر وقوف فريق من الحكومة السورية وفريق مع المعارضة والجهات المسلحة وشهدت اشتباكات ما ين الطرفين امتدت للداخل اللبناني وولد حالة من ال لاستقرار ووقوع ضحايا ناهيك عن المشاحنات السياسية ما بين تلك الاطراف (ينظر: فؤاد انور، 2005، ص12) ، واغلب هذه الاسباب عند البحث بها تعود لحالة غياب التوافق والاستقرار السياسي .

ثالثاً : مشاكل اقتصادية

صحيح ان ظاهر مشكلة لبنان الاقتصادية الاخيرة هي انخفاض قيمة الليرة اللبنانية امام الدولار بشكل كبير بعد نفاذ الاحتياطي النقدي من الدولار واليورو وباعتبار ان المواد المستوردة والمحروقات هي تقاس وترتبط بالسوق العالمي وعملة الدولار يقابله انخفاض في قيمة الليرة اللبنانية امام تلك العملات والمواطن يعتمد على العملة المحلية في تعامله لذلك حصل الفرق الكبير والدخول في ازمة اقتصادية كبيرة شملت معظم مرافق الحياة العامة والمصارف الحكومية والاهلية وعامة المواطنين، الامر الذي تسبب بنشوب تظاهرات كبيرة واقتحام لمؤسسات حكومية واعمال شغب ببعض الاماكن والتي على اثرها استقالة الحكومة ولم يتم لحد الان تشكيل حكومة اخرى بالرغم من اعادة تكيف الحرير مرة اخرى بتشكيلها،ولا يمكن حل الازمة الاقتصادية بين ليلة وضحاها فالموضوع جداً شائل وناجم من تراكمات سابقة فساد سياسي ومالي كبير وسياسات اقتصادية خاطئة وديون خارجية كبيرة وتهرب ضريبي متعمد اضافة الى ازمة تفشي فايروس كورونا وحالة الاغلاق العام التي زادت من تراكم المشكلة وقلة السائحين وتوقف الكثير من المشاريع والامر هنا ناجم عن سوء التخطيط لدى الحكومات المتعاقبة نتيجة حالة غياب الاستقرار والطائفية السياسية والفوضى المجتمعية (لبنان والأزمة الاقتصادية - هل من أمل لوقف الانهيار التام؟ الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت: وعلى الرابط التالي : https://www.dw.com/ar/.

المطلب الثاني

الابعاد الاقليمية

صحيح ان مفهوم السيادة قد تغير وربما اصبح يشتمل على بعض الامور التي كانت مسبقا تنتهك المفهوم الا ان بفضل تطور العالم من حولنا غير من بعض المفاهيم ، اذ لا يمكن لأية دول في وقتنا الحاضر ان تعيش بمعزل عن بقية العالم، اذ اصح هناك خطوط تواصل كبيرة فيما يخص العلاقات السياسية والدولية والدبلوماسية اضافة الى التعامل الاقتصادي الذي اصبح لا استغناء عنه ولا يمكن لأغلب الدول ان تتوقف عنه، ايضا هناك منظمات دولية وحقوقية وانسانية تعمل بعدة دول، ايضا هناك التواصل الالكتروني والتقدم الحاصل في الاتصالات والشبكة العنكبوتية الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتي اصبحت تدخل اغلب البيوت في اغلب دول العالم ناهيك عن القنوات الفضائية وغيرها ولبنان حاله حال بقية الدول، الا ان التدخل الاقليمي او التبعات التي تتأثر بها دول الاقليم نتيجة لوضع لبنان هي متعددة ويمكن شرحها بالتالي :

اولاً : اسرائيل

تأثرت لبنان كثيراً بالقضية الفلسطينية فالجوار الجغرافي والترابط الاجتماعي والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية جعلت من الطرفين الفلسطيني واللبناني في بودقة واحدة في نظر اسرائيل، فتداعيات القضية الفلسطينية وملف مخيمات النزوح وتشكيل الفصائل الفلسطينية هناك، ايضاً لعبت اسرائيل دوراً غير خفي لزعزعة امن واستقرار لبنان لاسيما ابان الحرب الاهلية عبر تشجيع طرف على حساب طرف بصورة مخابراتية، كما وان الموضع قد تغير على اثر الثورة الايرانية 1979 واقامة الجمهورية الاسلامية الايرانية التي سعت لدعم بعض الحركات في المنطقة ومن اولى الخطوات هو دعم تشكيل حزب الله اللبناني بعد ان كان الشيعة هناك يمثلهم حركة امل، وعمل حزب الله منذ لحظة تأسيسه على مقاومة الوجود الاسرائيلي المحتل في لبنان وتمكن بعد معارك كر وفر على اجبار الاحتلال الاسرائيلي بالانسحاب من جنوب لبنان 25 ايار 2000 ليفرض معادلة جديدة وموازين قوى اختلفت عن السابق (ينظر: عبد الحي هناء صوفي 2006، ص133)، وهذا ما جرى بعد اغتيال الحريري 2005 والضغوط التي مورست في سبيل انسحاب القوات السورية وهو ما حدث فعلاً وكانت المطالبات تدفع باتجاه سحب سلاح حزب الله وقد تشكلت محكمة دولية كما اسلفنا، لذلك فأن اسرائيل عملت ومنذ احكام سيطرتها على فلسطين وطيلة تلك المدة على اضعاف الوجود السوري واللبناني حتى تتسيد المنطقة وتبعد المخاطر عنها، فهي عامل مخل بالاستقرار بلبنان وتدعم اطراف عدة ودائما ما تدفع باتجاه زعزعة الاستقرار وتقوية طرف على حساب اطراف اخرى من منطلق فرق تسد ، كذلك فأن أي قوة لحزب الله معناها اضعاف لإسرائيل ومنهجها التوسعي وتقوية لإيران، وبهذا فأن غياب استقرار لبنان يقوي مصالح اسرائيل.

ثانياً : ايران

بعد الاطاحة بحكم الشاه عام 1979 واقامة الجمهورية الاسلامية الايرانية التي قامت على مبادئ عدة، وكان في مقدمتها مناصرة الشعوب المضطهدة او مساندة الحركات التحررية او تصدير الثورة الاسلامية ، وهو من المواضيع التي اثرت الجدل بداخل ايران قبل خارجه لاسيما ممن اشتركوا في الاطاحة بالشاه لتكون هذه المادة وغيرها بداية لخلاف ما بين الاطراف التي قادت الثورة وهو ما عرف فيما بعد بتيار المحافظين والاصلاحيين الاول يدعو لإدامة زخم الثورة والحفاظ على مبادئها الاولية وتصديرها ومعاداة الغرب عكس الاصلاحيون الذين يدعون لإعادة احياء العلاقات الخارجية بما ويضمن مصلحة ايران وعدم التدخل في شؤون بقية الدول الا عن الضرورة لذلك ، وبقدر تعلق الامر بالملف اللبناني فأن ايران سارعت لدعم وتدريب وتسليح حزب الله اللبناني الشيعي كمقاومة ضد اسرائيل ووفرت اليه

كل ما يحتاجه في جميع حروبه كذلك لعبت ايران دوراً كبيراً في الموضوع السياسي عبر دعم حركة امل وحزب الله سياسياً ولو ان حزب الله اكثر تأثيراً في السنوات الاخيرة وسحب البساط والتأييد الشيعي له اكثر من حركة امل، وبحسب كلام السيد حسن نص الله الامين العام لحزب الله وفي اكثر من مناسبة اعترف بالدعم الايراني الا ان ليس مشروط وبحسب قوله فأن ايران توفر الدعم لنا الا انها لا تملي علينا ولا تجربنا في على فعل شيء، وكما وان هناك اطراف عدة ودول تتهم ايران بزعزعة امن لبنان واستقراره السياسي في سبيل ديمومة الجبهة الجنوبية لمقاومة اسرائيل وادامة الخط الرابط بينها وبين العراق وسوريا ولبنان وزج حزب الله في الازمة السورية دليل على ذلك الامر الذي ينفيه الحزب معتبراً مشاركته في القتال السوري هو لمنه تسلل الارهاب نحو لبنان عبر قتاله وردعه في ارضه (ينظر: ظاهر سليم، 2008، ص140_ 142)، لذلك عند أي ازمة داخلية توجه اصابع الاتهام لإيران لاسما في التشكيلة الحكومة وبعض التصرفات والتصريحات والذي من شأنه ان يزعزع استقرار لبنان وفي ذات الوقت هو يؤثر على ايران لاسيما في موضوع المفاوضات النووية والتلويح بالورقة اللبنانية .

ثالثاً : دول الخليج

تربط دول الخليج علاقة تأريخيه مع لبنان وتعود الى ثلاثينيات واربعينيات القرن الماضي عندما كانت دول الخليج أكثر فقراً من لبنان والتي كانوا يقصدونها للسياحة والعلاج باعتبارها مركزاً حضرياً مهماً اضافة الى انها كانت مقصداً للطلبة الخليجيون ممن يرومون اكمال دراساتهم في الجامعة الامريكية ببيروت ولا يقتصر الامر على الدراسة الجامعية بل الثانوية والمعاهد والمدارس بشتى صنوفها، ناهيك عن توجه اغلب اثرياء الخليج لاستثمار اموالهم هناك، في مقابل ذلك وبعد فترة الستينات وتحسن الحالة المعيشية لدول الخليج انتشر الكثير من اللبنانيين فيها للعمل او السكن وفي القطاعين العام والخاص وبمختلف الوظائف المتاحة وكانت لهم بصمات واضحة في تسيير عجلة الاقتصاد والمشاريع التنموية في ظل الوفرة المالية نتيجة ظهور النفط وما يدره من عائدات كبيرة وتشير بعض الاحصائيات الا وجود اكثر من نصف مليون لبناني في فترة الخمسينات وما اعقبها يتوزعون بين الكويت والامارات والسعودية وبقة دول الخليج وهو ما يدر ارباحاً كبيرة وعائدات يتم تحويلها للداخل اللبناني والتي قدرت بأكثر من ملياري دولار سنوياً اضافة الى قيام الكويت بأنشاء صندوق لدعم المشاريع اللبنانية وتقديم قروض في لبنان والذي اسهم بتحريك عجلة الاقتصاد هناك وتشغيل الايدي العاملة(ينظر: لبنان على عتبة المجهول، 2008، ص7) .

استمرت العلاقات الاقتصادية ما بين دول الخليج ولبنان بوتيرة متفاوتة لاسيما وان لبنان قد استنزفت الكثير خلال الحرب الاهلية لأكثر من 15عاماً وعلى رأسها السعودية

بتسوية الخلاف اللبناني وعقد مؤتمر الطائف وتسوية النزاع اللبناني وبعد التسعينيات لاسيما خلال تولي رفيق الحريري لرئاسة الحكومة شهدت تعاون وتبادل اقتصادي مع دول الخليج واصلاح للمنظومة الاقتصادية المنهارة حتى اغتيال الحريري وما اعقبه من مشاكل داخلية وتدخلات خارجية وصولاً لازمة سوريا عام 2011 وما جرى من تأثر على مستوى الداخل اللبناني وحتى بموضوع انفجار مرفئ بيروت واستعداد الكويت وبعض دول الخليج للمساهمة بإعادة الاعمار هذه جميعها دلائل تبين قوة علاقة لبنان مع الخليج الا ان السنوات الاخيرة شهدت تذبذب لاسيما بعد تصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية محضورة في دول الخليج ووجهت عقوبات له كردة فعل على صلته بإيران او موقفه من حرب اليمن والتدخل السعودي الاماراتي بالشؤون الداخلية بالنسبة للبنان وكان ينبغي من دول الخليج اذا ما ارادت الاستقرار فعليا في لبنان ان تقوم باحتواء تلك الحركات لا معاداتها وان تعامل الجميع بمستوى واحد لديمومة الاستقرار لكون انعدامه يؤثر على استقرار ومصالح دول الخليج كما حصل في مناسبات عدة (ينظر: سلمان جابر 2007، ص 20)

رابعاً : سوريا

تتميز علاقة سوريا بلبنان بمميزات كبيرة وتاريخية وعلى كافة الأصعدة لاسيما في المجالات الشعبية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية فالتجاور الجغرافي وتشابه الثقافات وتمازج الشعوب قد ترك اثره على تقوية اواصر تلك العلاقات، ناهيك عن الوصاية السورية على لبنان ودورهم العسكري والامني هناك اضافة الى دوره في فض الحرب الامنية، الا ان تلك العلاقات قد تغيرت في اعقاب اغتيال الحريري واعادة فتح ملف التواجد السوري في لبنان وما تبعها من انسحاب الجيش السوري من هناك، وصولاً لإحداث عام 2011 وما حصل من زج لبنان في المعادلة عبر وقوف حزب الله وبعض القوى مع النظام في حين وقفت بعض الجماعة السلفية والمتشددة مع قوى المعارضة وامتدت المواجهات لحدود لبنان اضافة الى التوترات والمشاحنات التي دائما ما تحصل في الداخل اللبناني بين المؤيدين والمعارضة وهذا ما حصل مؤخراً خلال الانتخابات السورية بعد ان تم ايقاف باصات تحمل ناخبين سوريين وهو في طريقهم لاحد مراكز الانتخابات في لبنان وجرى ضربهم وحرق مركباتهم في رسالة احتجاج على اعادة ترشيح وانتخاب بشار الاسد، وليس هذا فقط بل ان الازمة اللبنانية الاخيرة التي شهدت انهيار الليرة والتداعيات الاقتصادية قد اثرت بالسلب اكثر على سوريا التي هي اصلاً تعاني من ذات الازمة فضلاً عن الحروب والعقوبات وكما هو معروف اغلب التجار ورجال الأعمال السوريون كانوا قد نقلوا رؤوس اموالهم واستثماراتهم الى لبنان بعد الحرب هناك وهذه الاموال باتت محجوزة اليوم في البنوك اللبنانية وهي ازمة جديدة وعبئ اضافي اثر كبيراً على النظام السوري وحتى على رجال الاعمال والوضع العام بسوريا،

كما وان ازمة كورونا زادت من حدة الازمة المالية والصحية كذلك ملف اللاجئين السوريين مع لبنان كما وان ملف التهريب عبر الحدود ما بين البلدين هي احدى العوائق التي تؤثر على مجمل العلاقة (ينظر: سلمان سعيد، 1990، ص16) لذلك فان مصلحة سوريا من مصلحة لبنان معنى ذلك اي زعزعة لاستقرار لبنان او العكس سريعاً ما يتداعى منها الاثنين وهو ما جرى في مناسبات عدة وبالرغم من حجم المصالح المتبادلة يبقى الملف السياسي يتصدرها وفقاً للمعطيات اعلاه .

الخاتمة :

يتبين من خلال البحث حجم وتراكم المشاكل في لبنان لا سيما في الجوانب السياسية والاقتصادية فحجم الازمة الاخيرة يحمل تبعات كبيرة على مختلف المستويات، وبالرغم من ان لبنان منذ الحرب الاهلية لم يشهد استقراراً كاملاً فغالباً ما تحدث مشاكل والسبب يعود لعدة عوامل جرى المرور عليها خلال البحث، الا ان البناء الغير صحيح للعملية السياسية في اعقاب الحرب الاهلية لم يكن في المستوى المطلوب فبدل التحارب الطائفي جرى ارضاء الطوائف والعوائل والمذاهب بزجهم بالعمل السياسي وهذا امر جيد الا ان الخلل يكمن في التوزيع الطائفي والمذهبي مما ادى بظهور تبعات ادت لإرباك المشهد بصورة كبيرة، ومما عقد المشهد اكثر بعد اغتيال الرئيس الاسبق رفيق الحريري وما اعقبه من تهم متبادلة وضغوط شعبية ودولية ادت لانسحاب القوات السورية من لبنان ومن ثم دخول لبنان في حرب مع اسرائيل 2006 ومن ثم ازمة الرئاسة ومن ثم الاحتجاجات وصولاً لتظاهرات عام 2019 والازمة الاقتصادية واستقالة الحكومة لمرات عدة ، وبطبيعة الحال هذه المشاكل كانت قد القت بضلالها على دول الجوار وكذلك حملت بعد اقليمي وحتى دولي فهناك اطراف مؤثرة فب لبنان لا يمكن اغفالها العامل الفرنسي والسوي والاسرائيلي والايراني والامريكي والسعودي، وبالتالي هذه الاطراف لديها مصالح في المنطقة وفي لبنان وبذلك لا تسمح ان تتحول الامور بعيداً عن توجهاتها وهذا ما نراه بين الحين والاخر بتصريحات او تدخلات او مساعدات او عقوبات ، وما الازمة السورية الا دليل على تأثر لبنان بها والعكس صحيح فكثيرا من الجهات تدخلت في سوريا اما دعم النظام او المجاميع المسلحة وفي بعض الاوقات تطور الامر لحدوث مناوشات داخل لبنان بين تلك الاطراف، من جهة اخرى فأن حروب اسرائيل مع لبنان دائما ما يعود معها موضوع سلاح المقاومة وموضوع الحزب ويحدث ازمة سياسية، كذلك التدخل السعودي او الفرنسي او الامريكي او الايراني وحتى موضوع مرفئ بيروت وما خلفه من خسائر مادية وبشرية قد اربكت المشهد السياسي .

ومن هذا نستنج جملة من الامور وهي كالتالي :

1- ان مشاكل لبنان السياسية والاجتماعية يعود بعضها لعوامل تاريخية متجذرة .

2- لاتزال تعبات الحرب الاهلية تلقي بضلالها على الاطراف كافة وتؤدي لانعدام الثقة السياسية وتخوف الجميع من انفجار الوضع .

3- ساهم اتفاق الطائف بحل كثيراً من المشاكل الا انه لم يتمكن من تطبيق بعض البنود واغفل عن البعض وجرى نقل الاقتتال الطائفي من المواجهة العسكرية الى السياسية الطائفية .

4- ادى تقاسم المناصب في تشكيل الحكومات المتعاقبة بما يعرف بالمحاصصة الطائفية او حكومة الشراكة لإرباك الوضع وتدهور الاقتصاد والفساد والبطالة وانعدام الاستقرار وما تجربة استقالة الحكومة والصعوبة في تكليف شخص جديد الا مثال على ذلك كما في ازمة 2019 و2020 و 2021 والتي شهدت استقالة الحكومة وتعذر تشكيل غيرها لمرات عدة .

5- تتأثر لبنان بمحيطها العربي والاقليمي وفي الوقت ذاته حجم مشاكلها وانعدام الاستقرار له تداعيات داخلية وخارجية .

المصادر

1- ابراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية :الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005 .

2- إسرار الطائف : من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال (مع وثائق ومحاضر)، مكتبة بيسان، بيروت،1993 .

3- بولتون جون ، الاستسلام ليس خيارنا ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1، 2008 .

4- بولتون جون،الاستسلام ليس خيارنا، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008 .

5- بيضون أحمد، مغامرات المغايرة: اللبنانيون طوائف وعربا وفينيقيين، دار النهار، بيروت، ط1، 2005.

6- الخازن فريد،الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، المركز اللبناني، بيروت، 2002 .

7- دلول محسن، لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2007 .

8- سعادة جورج، قصتي مع الطائف: حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل، مطابع كريم، بيروت، 1998.

9- سلام نواف، أتفاق الطائف _ استعادة نقدية، دار النهار، بيروت، 2003 .

10- سلام نواف، أبعد من الطائف: مقالات في الدولة والإصلاح، دار الجديد، بيروت، 1998.

11- سلمان سعيد، لبنان والطائف :أثاره . ردود الفعل حوله :نتائجه_ إمكانيات تطبيقه، دار ازال، وكالة المطبوعات اللبنانية ،بيروت ، 1990.

12- سلمان شفيق : تاريخ لبنان كما كان ، دار الحضارة الجديدة ، بيروت ،ص 55 .
13- شرارة وضاح: الأمة القلقة: العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية، دار النهار، بيروت، 1996 .
14- طرابلسي فواز: تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى أتفاق الطائف، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008.
15- ظاهر نسيم، عن الأحزاب والدولة في لبنان، دار النهار، بيروت ، ط1، 2008.
16- فؤاد أنور ، الدين والجمال :مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية ،الفارابي ، بيروت ، ط1، 2005.
17- مجموعة باحثين: التحقيق في اغتيال الحريري، الحقيقة المشوهة؟ المركز اللبناني لحقوق الإنسان، بيروت، ط1، 2009 .
18- مجموعة باحثين: حال الأمة العربية 2007/2006:أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
19- مقلد محمد على، اغتيال الدولة ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 2006.
20- منسي بشارة، الطائف بين الطوائف، شركة المشرق للنشر، بيروت ، 1994.
21- نصر سليم نصر وكلود دوبار: الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982.

المجلات

1- الحص سليم ،لبنان على عتبة المجهول، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 347، 2008 .
2- سلمان جابر، المشهد السياسي للعدوان (الإسرائيلي) على لبنان :تموز 2006، مجلة الفكر السياسي، أتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 30، 2007.
3- عبد الحي هناء صوفي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)،المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 12،2006 .
4- لبنان على عتبة المجهول، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 347، 2008.

الانترنت

1- النظام الحزبي في لبنان ومفهوم الثقافة السياسية :ينظر إلى شبكة الأنترنت : http://ar.wikipedia.org

لبنان والأزمة الاقتصادية - هل من أمل لوقف الانهيار التام؟ الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت : وعلى الرابط التالي :https://www.dw.com/ar/

2- الإشكالية الدستورية في رئاسات لبنان /2007 :ينظر إلى شبكة الانترنت

http:// www. mohetmodawawanati.com

3 -الفياض علي، الدولة العربية الهشة ومعضلات الاستقرار السياسي (لبنان نموذجا) ينظر إلى شبكة الانترنت http:// www. Dirasat .net

The instability of the political system in Lebanon after 2005 and its internal and regional dimensions

Lecturer.Ali murad kadhim
Center for Strategic Studies - University of Karbala
aliimurad900@gmail.com

Keywords: political system. Lebanon. The internal and the regional dimension

Summary:

Lebanon is considered one of the countries with political, ethnic and sectarian pluralism, and this is a factor that carries several dimensions, the first dimension is an example of peaceful coexistence and the strengthening of bonds, and the second dimension represents a great danger if it is exploited or employed for political gain, Lebanon and after the French and English colonialism and after the acquisition of certain families The country's capabilities eventually led to the outbreak of the civil war, and the situation erupted out of control. Following the end of that war, the path shifted toward political conflict and the division of the state on sectarian and religious grounds. This is what has consecrated quotas a lot and the foundations in the rule of the state have become the strength and influence of the sect. The Shiites became the presidency of the parliament from their share, and the Sunnis the head of the government, while the position of the presidency of the republic went to Christ. It is difficult to hold one party to account without the other, which has led to major problems, foremost of which are corruption, lack of services and weak affiliation.

On the other hand, Hariri's assassination deepened the division and led to strong rifts and mutual accusations. All of these things had lost political stability. Of course, in the absence of political stability, other aspects of life are absent with it, which leaves internal and external effects that affect and be affected.